سياسة التجديد الزراعي في الجزائر: من أجل تأمين الغذاء في ظل تنمية زراعية مستدامة

POLITIQUE DU RENOUVEAU AGRICOLE EN ALGERIE: EN VUE D'ASSURER LA NOURRITURE SOUS UN DEVELOPPEMENT AGRICOLE DURABLE

سالت محمد مصطفى[1], بن زيوش صلاح الدين[2], رحماني موسى[2]
[1]قسم العلوم الزراعية, جامعة بسكرة
[2]قسم العلوم الاقتصادية, جامعة بسكرة
mmselt2000@yahoo.fr

ملخـص

تبحث هذه الورقة في مآل القطاع الزراعي في بلادنا من خلال سياسة التجديد الزراعي المنتهجة حديثاً، فقد ظل هذا القطاع و لعقودٍ اقتصاداً مُهمشاً، لا يفي بأهم دورٍ له وهو تغطية حاجيات السكان المُتزايدة من الغذاء، لكون السياسة الاقتصادية المنتهجة منذ الاستقلال المعتمدة على الريع البترولي قد أدت إلى غيابٍ استراتيجيات واعدة غير ظرفية للنهوض بالقطاع الزراعي، وبالتالي بَرز ضعف الاستثمار في مشاريعه ، وغاب التكامل ما بين حلقات شُعبه، ولم يلق القطاع ما يستحقه من اهتمام على الرغم من دوره الكبير في تعظيم القيمة المضافة خصوصًا في مجال الصناعة التحويلية وإنتاج الأغذية ، فأُهمل العقار الفلاحي وتشابكت تداعيات نظم استغلاله، وتدهور السياق البيئي، ولم تلق الموارد البشرية نصيبها من التأهيل وتحسين الكفاءة، وقد أدى تراجع القطاع إلى حد من يرى فيه عبئاً على الاقتصاد الوطني ويقف منه موقفاً سلبياً داعياً إلى تقليص دوره لصالح قطاعات أخرى كخيار لا بديل عنه من وجهة نظر اقتصادية بدلاً من معالجة أسباب تراجعه وتصويب مسار التنمية فيه وتعزيز تكامله مع باقي القطاعات.

نتطرق بالعرض والتحليل من خلال هذه الورقة لمختلف محاور سياسة التجديد الزراعي، الهادفة إلى استنهاض قدرات القطاع الزراعي بغية تمكينه من بلوغ أهداف التنمية في ظل خاصية الاستدامة، وأهمها رفع تحدي الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: التجديد الزراعي – التنمية الزراعية - الاستدامة – الأمن الغذائي.

RESUME

Cet article a pour objectif d'examiner le devenir du secteur agricole dans la perspective de la politique du renouveau agricole nouvellement adoptée en Algérie. Pendant des décennies ce secteur est resté marginaliser, de telle sorte qu'il n'a pas arrivé à jouer son rôle pleinement à savoir la satisfaction de la demande locale en matière d'alimentation, et cela pour la simple raison que la politique économique affichée de l'État a misé sur la rente pétrolière ce; qui a conduit à l'absence d'une stratégie prometteuse et non circonstancielle pour promouvoir ce secteur clé. D'où un certain nombre de conséquences : un faible taux d'investissement dans ses projets, une désintégration entre les maillons de ses principales filières, un foncier négligé suite aux répercussions des différents systèmes d'exploitation, une dégradation du contexte environnemental, et une ressource humaine peu qualifiée, Et sous le prétexte de ces conséquences que certains économistes ont exprimé un mécontentement à son égard appelant à une réduction de son rôle au profit d'autres secteurs comme une option irremplaçable du point de vue économique plutôt que de traiter les causes de son déclin et de redresser sa situation et de renforcer son intégration avec d'autres secteurs. Nous proposons à travers ce papier, une lecture analytique aux différents axes du cette nouvelle politique, afin que le secteur puisse relancer ses capacités afin d'atteindre ses finalités sur la base d'un développement agricole durable, à savoir la sécurité alimentaire.

MOTS CLES: Renouveau agricole- développement agricole- durable- sécurité alimentaire.

ABSTRACT

This article aims to examine the future of the agricultural sector in view of the newly adopted policy Agricultural Renewal in

Algeria. For decades this sector has remained marginalized, so he did not come to play its role fully namely the satisfaction of local demand for organic food, and this for the simple reason that the displayed economic policy the state has relied on oil revenues which led to the absence of a promising and not circumstantial strategy to promote this key sector. Hence a number of consequences: a low rate of investment in its projects, disintegration between the links of its main sectors, a land neglected following the impact of different operating systems, a degradation of the environmental context, and unskilled human resource. And under the pretext of these consequences that some economists have expressed displeasure towards him calling for a reduction of its role to other sectors as an irreplaceable option in economic terms rather than addressing the causes of its decline and improve its situation and to strengthen its integration with other sectors. We offer through this paper, an analytical reading the different axes of the new policy so that the sector can boost its capacity to achieve its objectives based on sustainable agricultural development, namely food security.

KEYWORDS: Agricultural Renewal - agricultural development - sustainably - food security.

1 مقدمة

ظلت مسألة الغذاء أهم إشكالية اقتصادية على الإطلاق تعاني منها البشرية (Malassis,2000) ، فكان الحديث عن التنمية المستدامة والأمن الغذائي حاضراً في كل النقاشات حول القطاع الزراعي ، و محطة اهتمام متزايدة من المؤسسات الدولية على غرار البنك العالمي الذي اعتبر القطاع الزراعي ضرورة ملحة للتنمية (Hervieu 2008) ، وصار البحث عن حلول للمسألة الغذائية أهم بعد لسياسات التنمية في معظم الدول على غرار الجزائر، فكان هدف السياسات الزراعية والغذائية المنتهجة تأمين الحجم الكافي من الغذاء لتأمين الطلب المحلي وتموينا مستقرا للسوق المحلية (Chebbi & Lachaal 2004) ، ظلت هذه المكانة في الجزائر وعلى مدار الثلاثين سنة التي تلت الاستقلال على أهميةٍ نسبيةٍ كداعم للاقتصاد (Bedrani & Chehat ,2000) للإسهام في تأمين الغذاء، فلقد عمدت الدولة ومنذ الاستقلال إلى وضع سياسات مهيكلة للقطاع الزراعي وكانت العون الاقتصادي الوحيد على امتداد فترة جاوزت الثلاثة عقود اتسمت بالاحتكار الحكومي خصوصا للأنشطة الاستثمارية والإنتاج والتوزيع، ، تراجع هذا الدور بعد ذلك ليشهد دخول القطاع الخاص، ولكن دون أن يحظى القطاع بدرجة من التنافسية الاقتصادية خصوصا في مجال التسيير وهذا لضعف التأطير والتنظيم لاسيما في الشعب الإستراتيجية لفرط ارتباطها بالأسواق الخارجية، فقد تنامت نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية لتقفز من نسبة 35 بالمائة في بداية السبعينات إلى حدود 80 بالمائة أوائل التسعينات (فلاح، 1996) ووصل حجم استيراد الغذاء في المتوسط نحو 18 بالمائة من حجم الواردات، وقد بلغ ما مقداره 8 مليار دولار أمريكي خلال ال9 أشهر الأولى من العام 2013، إلى جانب عدم إسهام القطاع في الانخراط ضمن آليات التنمية المستدامة مما جعل معظم برامجه تفتقر الى الرؤية المتكاملة لضمان صفة الاستدامة.

2 الرؤية و الإشكالية

طرحت أزمة الغذاء التي بلغت ذروتها في العام 2008، العديد من التساؤلات حول نجاعة السياسات الزراعية المنتهجة (Bessaoud ,2008) ،ولم تعد الجزائر بمنأى على غرار كثير من الدول وبدرجات متفاوتة عن أزمةٍ غذائيةٍ (Boukella, 2014) ، فكان لزاماً استنهاض القدرات في مجال الزراعة، خصوصاً أمام تحديات الطلب المتنامي للسكان على الغذاء، باعتبار أن ثلثي سكان المغرب العربي يعيشون في المدن (Chikhi & Padilla ,2014) ، ودون الرجوع إلى التراكم الإصلاحي للقطاع الزراعي في عقود مابعد الاستقلال في الألفية الثانية، والذي لم يستطع تغيير الاتجاه المتنامي لاستيراد الغذاء، ولم يخرج عن كونه إجراءات ظرفية (Boukella, 2014) ، شهد ت الجزائر في بداية العقد الأول من القرن 21 اهتماماً لافتاً بالقطاع، باعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، منذ السداسي الثاني من العام 2000 ، و بنظرة أكثر استراتيجية بغية الرفع من نسبة الاكتفاء الذاتي والمساهمة في الأمن الغذائي، عبر عدة أبعاد تناولت: برامج تكثيف الانتاج وتعيئة الموارد المائية وتحويل نظم الانتاج، وتنمية السهوب، والتشجير (Bedrani & Chehat, 2000) ورغم الاعتمادات الكبيرة لتنمية القطاع (اعتمادات المخطط الخماسي 2014/2010 ، وصلت نحو 1000 مليار دينار) (مفتاح ورحال، 2013)، والتي أدت إلى أن بعض النتائج وُصفت بالمقنعة (البنك الدولي، 2012) ، و جعلت القطاع يُساهم بنحو 12 بالمئة في الناتج الوطني الخام ويُشغّل بصفة مباشرة وغير مباشرة نحو 21 بالمئة من الساكنة. إلا أنها لم تكن في مستوى التطلعات المرجوة، باعتبار أن الجزائر ظلت تُعاني تبعية شبه مطلقة نتيجة ضعف نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الاستهلاكية الإستراتيجية (في حدود 34.2 بالمئة سنة 2012 ولم تتعدى 39.6 بالمئة العام 2013).

لتبقى الإشكالية الرئيسية المطروحة: هل تكفل سياسة التجديد الزراعي المنتهجة حديثاً استدامةً وكسباً لرهان الأمن الغذائي؟

لمعالجة هذه الإشكالية عبر هذه الورقة البحثية سوف ننطلق من فرضيتين أساسيتين:

- أن القطاع الزراعي يملك من الموارد الطبيعية والتأهيل البشري مايمكّنُه من القيام بدور فاعل في عملية التنمية.
- بإمكان سياسة دعم القطاع عبر البرامج المختلفة أن تُحفز الاستثمار وتُسهم في التنمية .

3 القطاع الزراعي وحصيلة ما قبل سياسة التجديد

لم تنعكس السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر على القطاع الزراعي بنتائج مشجعة ولم تُزح عنه العراقيل ليبقى قطاعا هشاً (Hachemi ,2015) ، فالمتأمل لأوضاعه يلاحظ التخلف النسبي الذي يطغى عليه (غربي، 2008) على الرغم من كونه يملك قدرات كبيرة من الموارد الطبيعية (مساحة زراعية قاربت 9 ملايين هكتار) والبشرية، فسكان الريف والمشاتي يعادل في بلادنا نحو ثلث السكان، وهي النسبة ذاتها تقريبا لليد العاملة الزراعية إلى مجوع اليد العاملة الإجمالية ، غير أن نسبة الناتج الزراعي الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز حدوود 10 بالمئة، و بنصيبٍ متوسطٍ من الناتج الزراعي لا يتجاوز حدود 500 دولار أمريكي والذي يُمثل عشر دخل الفرد من الناتج الوطني الخام (المنظمة العربية للتنمية الزراعية

2014).
وجاوزت نسبة الواردات الغذائية حدود 75 بالمئة من حجم الواردات الزراعية والتي تمثل نحو 20 بالمئة من حجم الواردات الكلية خلال العشرية الأولى من هذه الألفية. في حين أن نسبة الاكتفاء الذاتي من أهم السلع للمجموعات الغذائية الرئيسية وهي الحبوب تحت سقف 40%، خلال كل العشرية.

شكل 01: حجم الواردات الغذائية قبل سياسة التجديد الزراعي (مليون دولار)

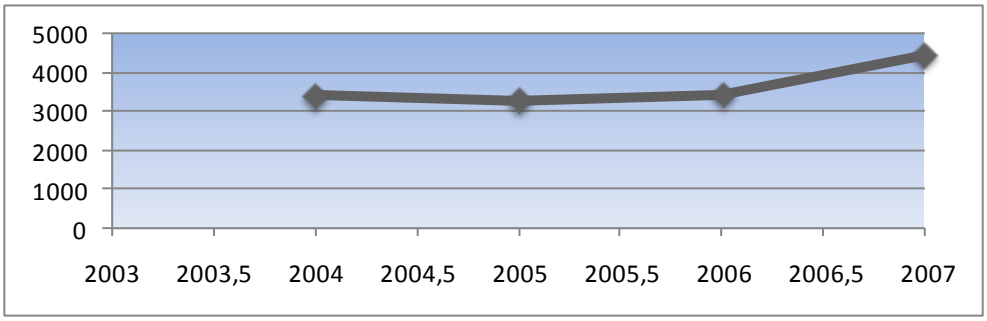

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية OADA

و بالتالي ما يُمكن استنتاجه عبر تلك العقود الخمسين التي تلت الاستقلال أن ما يوسم به القطاع الزراعي في بلادنا هو الضمور النسبي مساهمةً وقيمةً و مردوديةً مما جعله اقتصاداً تبعياً بامتياز، فشهدت نسبة المساحة الزراعية المخصصة لكل ساكن تراجعا من 0.31 هـ في العام 1988 إلى حوالي0.23 هـ في العام 2008،(والنسبة مرشحة للتضاؤل إلى حدود 0.1 هـ ، العام 2025) (Rebah, 2011)15 ، وتراجعت نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج الكلي من 10.36 إلى 06.44 ، وتدنت القيمة المضافة للقطاع من 13.75 إلى 06.80 في المئة، وضعف مردودية المحاصيل ولعلها الأدنى في حوض البحر الأبيض المتوسط (10 قنطار في المتوسط)، مما حدا ببعض خبراء القطاع دق جرس الإنذار ونعت محاولات ربح معركة الاكتفاء الذاتي بالوهم (Bessaoud, 2010). واستمر القطاع الزراعي بإنتاج ضعيف و مردودية محتشمة رغم الإمكانيات، وتدهورا لافتاً للموارد الطبيعية (التربة والغطاء النباتي)، وتعبئة غير كافية للموارد المائية ، مما انجر عنه مداخيل زراعية ضعيفة لا تسمح لمعظم الفلاحين من تحسين مستواهم المعيشي والاستثمار في القطاع (Bedrani & Chehat, 2000).

شكل 02: قيمة الناتج الزراعي إلى الناتج الإجمالي في فترة ماقبل سياسة التجديد الزراعي

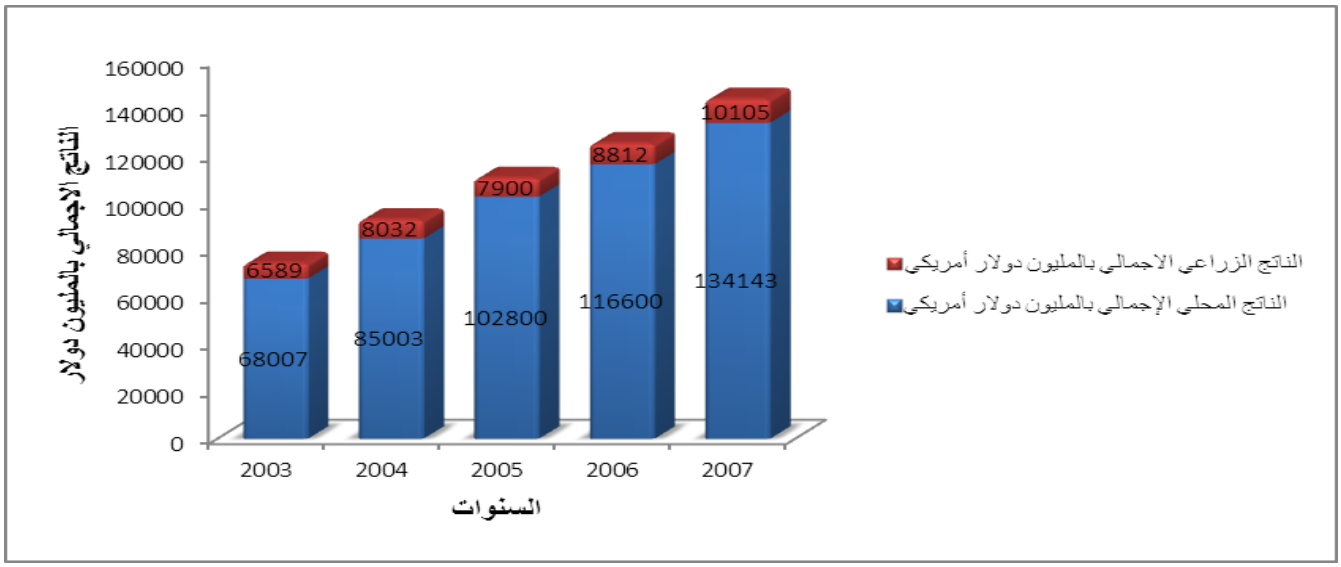

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية : الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية العربية المجلد 28

4 فلسفة سياسة التجديد الزراعي المنتهجة

منذ السداسي الثاني من العام 2000 أخذت الدولة على عاتقها برنامجاً لدعم القطاع الزراعي يستهدف الزيادة الدائمة في مردودية المساحات المستعملة في الزراعة وإنتاجية المُربيات الحيوانية والقضاء على مسار تدهور الموارد والرفع من المداخيل وتحسين معيشة الفلاحين، عبر تفعيل العديد من البرامج، على غرار: تكثيف الإنتاج، وتعبئة الموارد المائية وتحويل نظم الإنتاج، وتطوير السهوب (Bedrani & Chehat, 2000) ، إجابة على مضمون الإشكالية المطروحة وانطلاقا من الفرضيتين الأساسيتين،
فإن الجهد متعدد المجالات الذي وفره العون الاقتصادي العمومي متمثلاً

في البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية بداية و سياسة التجديد الزراعي بعد ذلك، كفيل إن تظافرت جهود كافة الأعوان، بما في ذلك الرأسمال الخاص- بتحقيق تنمية زراعية مستدامة وتحسين مستوى الأمن الغذائي. ورفع التحدي الذي يظل قائما في ظل المتاح من الموارد لبلوغ نسبة 0.6 هـ لكل ساكن، للتمكين من بلوغ درجة نسبية من الاكتفاء لذا ارتأينا أن تشمل محاور المداخلة التطرق إلى العوامل المفعلة لتحقيق هذه السياسة.

5 الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي و للتنمية الزراعية المستدامة

مسألة الأمن الغذائي إشكاليةٌ تاريخية قديمة، ورهانُ يطرح عدة تساؤلات (**Abis, 2010**) ، حتى صارت من أولويات الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي، خصوصا في ظل التكتلات ومناخات عدم الاستقرار.

وعلى نحوٍ يقتضي مقاربةً تتناول الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي، فإنه يمكن الاستناد إلى أحد التعاريف الشائعة للمفهوم، ألا وهو تعريف البنك الدولي فقد عرّف الأمن الغذائي على أنه إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم،ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر .

بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وحتى في أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية .

يستند تعريف البنك الدولي إلى أربعة أسس هي:

أ- **الأساس الفيزيقي:** والذي يرتبط بحصول الأفراد على كمية غذاء تكفي لأن يقوموا بأنشطتهم في الحياة اليومية وبما يحافظ على صحتهم.

ب- **أساس الشمول:** والذي يرتبط بتطبيق الأساس السابق على كافة المواطنين في المجتمع بغض النظر على قدراتهم المالية أو الشرائية.

ث- **مصدر الحصول على الغذاء:** في هذا الشأن لم يشترط التعريف مصدرا محليا أو دوليا للحصول على الغذاء وإنما اشترط قدرة النظم التسويقية المحلية،ونظم التجارة الخارجية على القدرة على القيام بتوفير الغذاء لبعض المناطق النائية.

أما فيما يتعلق بالتنمية الزراعية المستدامة، فبينما كانت الزراعة تعد قطاعا من الماضي، صارت تحظى اليوم بالاهتمام المتزايد، وتشكل لدى المختصين والرأي العام ضرورة ملحة للتنمية في عالم أكثر وعياً بالرهانات الغذائية والبيئية (Abis, 2010) ، ففي الجزائر على غرار جنوب حوض المتوسط صار مطلب الاستدامة أكثر ضرورةً خصوصا في ظل التغيرات المناخية و التدهور البيئي الحاصل في الموارد من تعرية للتربة و تصحرٍ و فقدٍ للماء وهشاشةٍ في الإنتاج الزراعي وضياع للمساحات الزراعية من جهة ومن جهةً أخرى التحول السريع في أنماط الاستهلاك والزيادة السكانية (Hervieu ,2008).

لذا دأبت مختلف التعريفات على إبراز الدور الفاعل للاستدامة في القطاع الزراعي حيث تشير الأدبيات، على أن التنمية الزراعية المستدامة تعني: التنمية ذات القدرة على الاستقرار، والاستمرار، والاستدامة من حيث استخدامها للموارد الطبيعية المتاحة،والتي تتخذ من التوازن البيئي محوراً ضابطا لها، بهدف رفع المستوى المعيشي من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها والحفاظ على القدرة الإنتاجية للموارد الزراعية المتاحة كحق للأجيال القادمة (طالبي ،2005).

وفي عام 1988 عرفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية التنمية الزراعية المستدامة، بأنها: إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية، بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات، المتطلباتَ الإنسانية الحالية والمستقبلية. إن إستراتيجية كهذه يجب أن تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية،كما يجب أن تكون مقبولة تقنياً واقتصادياً من المجتمع،وبالتالي فان الاستدامة تعني استجابة التنوع الحيوي ليقابل متطلبات الساكنة، أي أمنها الغذائي والذي يمر حتما عبر ثلاثة عوامل أساسية: استدامة الموارد واستدامة التنوع الحيوي والزيادة السكانية المناسبة.(حمداني، 2009).

6 الأبعاد الإستراتيجية لسياسة التجديد الزراعي

منذ استصدار الإطار التشريعي الجديد و المتمثل في القانون المتعلق بالتوجيه الفلاحي رقم 16/8 المؤرخ في 3 من شهر أوت 2008، والمحدد لسياسات مهيكلة للقطاع تصب في اتجاه المساهمة في تحسين الأمن الغذائي و تثمين الوظائف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للزراعة في بلادنا، أبانت الدولة عن توجه شامل لسياستها تجاه القطاع الزراعي يأخذ أبعاداً شتى، بغية تفعيل القطاع الزراعي ضمن رؤية مندمجة تستهدف الاستدامة، وكسب معركة الغذاء، شملت أبعادا أربعة تمثلت في الآتي: البعد الأول، ومؤداه تنمية منظومة الإنتاج والضبط بتوسيع قاعدة الإنتاج واستحداث ما يقارب المئة ألف مستثمرة جديدة على المدى المتوسط، وتعميق وتطوير أنظمة ضبط المواد الفلاحية والحيوانية، وتحسين الخدمات المرتبطة بالفلاحة وتربية المواشي ، والبعد الثاني استعمال أجهزة ذات أهداف اقتصادية اجتماعية وايكولوجية من خلال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بغية تحسين ظروف عمل ومعيشة السكان. أما البعد الثالث فيتمثل في تعزيز النشاطات ذات المنفعة العامة، على غرار مكافحة التصحر والتشجير وحماية الأنظمة البيئية.والبعد الرابع يأخذ على عاتقه تحسين الإدارة الفلاحية.

وتعد هذه الأبعاد الإستراتيجية قاعدة التفعيل نحو البلوغ بالقطاع إلى التنمية الزراعية المستدامة والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي.

7 عوامل تفعيل السياسة الزراعية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي

لعل من أهم العوامل التي تخدم الرؤية المكتملة لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة التي تستهدفها سياسة التجديد الزراعي مايلي:

1.7 بعث الاستثمار

والقاضي بتوسيع القاعدة الإنتاجية الزراعية من خلال إنشاء المستثمرات الجديدة للفلاحة وتربية الحيوانات(المنشور الوزاري المشترك رقم 108 الصادر في 23 فيفري 2011) ، فبالرغم من أن المساحة الصالحة للزراعة تبلغ نحو 8 ملايين هكتار حسب أرقام وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، إلا أن نسبتها إلى السكان مافتئت تقل لتبلغ نحو 0.24 هكتار لكل ساكن بعدما كانت في بداية القرن العشرين نحو 1.1 هكتار، ومعظم المساحة أي نحو 75 بالمئة منها تقع في حيز مناخي حرج وغير منتظم التساقط.

إن هذا التوسع في المساحة مع إعادة النظر في المساحات البور يعد ضماناً مهما في سياسة التجديد الزراعي، وتتمثل هذه المساحات في أو الأملاك الخاصة للدولة.

بالنسبة للأراضي الغير المستغلة والتابعة للخواص فيتم تشجيع ومرافقة الملاك من أجل تثمين هذه الأراضي والاستفادة من قروض مدعومة في حدود مليون دينار للهكتار الواحد، إلى جانب الاستفادة من الخبرة الدراسية لمكتب الدراسات الريفية وبالمجان حول المشاريع الممكن إقامتها ومدى نجاعتها.

وبخصوص الأملاك الخاصة للدولة. فتعمل الجماعات المحلية بداية على تحديد المساحات الممكن استغلالها ثم توزعها حسب مبدأ الأكفأ من المترشحين عبر البلديات ضمن ثلاث صيغ:

- المحيطات التي لا تتجاوز مساحة قطعها 10 هكتار وذات النجاعة، يتم توزيعها بشروط، ضمن البلديات والدوائر المعنية
- المحيطات التي تتجاوز مساحة قطعها 10 هكتار وأقل من مئة فتخضع لشرط الانتقاء من طرف لجنة ولائية.
- المحيطات الكبرى فتخضع لرأي الوصاية المركزية على أن يتم تسييرها وفق نظام الامتياز.

وكل صيغ الاستغلال المقترحة، يحق لصاحبها الانتفاع من القرض المدعوم في حدود مليون دج للهكتار والمرافقة في مجال دراسة المشاريع والإعفاء الضريبي لفترة 10 سنوات.

2.7 التمويل الزراعي

لا يمكن لأية سياسة زراعية أن تحقق أهدافها إلا من خلال الدعم المالي، و قد دأبت الدولة على توفير الهيكل المالي المرافق لسياسة التجديد الزراعي من خلال وسائل الدعم المالي المباشر للدولة والإقراض البنكي و التمويل ألتعاضدي، في ظل غياب شبه مطلق للرأسمال الخاص.
لقد استحدثت السياسة الجديدة للنهوض بالقطاع الزراعي جملة من الصناديق التي تمولها الخزينة العمومية، تهدف إلى تنويع الدعم بتنوع النشاطات الفلاحية المختلفة، على غرار:

- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية (سابقا الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية) FNDIA ex FNRDA
- صندوق ضبط الإنتاج الفلاحي FNRPA
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية المناطق الرعوية والسهبية FLDDSP
- صندوق ترقية الصحة الحيوانية وحماية الصحة النباتية. FPZPP
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.FDRMVTC
- الصندوق الخاص لدعم الموالين و صغار المنتجين الفلاحيين FSAEPEA

ويبقى الهاجس الأكبر للمعنيين من المنتجين والمربين هو التواصل مع الإدارة بغية الانتفاع والإرشاد والترشيد وحوكمة الدعم.
أما فيما يتعلق بالإقراض فقد تكفل بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بالالتزام لدعم لهذه السياسة عبر محورين استراتيجيين:

- في المنبع (En amont) وهذا بالتكفل بالعمليات المالية، والمساهمة في الدمج المتدرج للمزارعين والمربين ضمن النظام التمويلي القانوني والذي يتكيف وحاجياتهم.
- في المصب (En aval) بتوحيد جهود كافة الأعوان حول المؤسسات التحويلية، والمختصة في توظيب وتعبئة المنتجات الغذائية وتأمين حاجياتهم المالية.

ولتفعيل ذلك تم عقد ثلاث اتفاقيات بين البنك ووزارة الفلاحة أعوام 2008 و 2009 و 2011 لضمان بلوغ هذه الأهداف، على أن تعطى الأولية للشعب الأكثر ارتباطا بالأمن الغذائي. ولعل شعبة القمح أولها، وهي من أهم الشعب الزراعية، ونعني بمفهوم الشعبة كل أشكالها، من المزرعة - التي كانت تُشكل الوحدة الإنتاجية والاستهلاكية على السواء- حتى ما يُعرف بالسلسلة الإجمالية للقيمة CGV، المكونة من الحلقات الأربع: عمليات مترابطة من التصميم حتى التنفيذ، فضاء اقتصادي وجغرافي، سياق تنظيمي، ونظام حوكمة (**Bencharif & Rastoin 2004**).

جدول 01 : المخصصات من التمويل الفلاحي ضمن سياسة التجديد الزراعي لأهم الشعب الزراعية /مليون دج

الخضر	البطاطا	الحبوب
2938	8226	26680
المساحة المعنية بالهكتار	المساحة المعنية بالهكتار	المساحة المعنية بالهكتار
28847	26280	635230

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2014

ويُلاحظ من خلال معطيات الجدول الاهتمام بشعبة الحبوب التي خُصص لها نسبة 70 بالمئة من المخصصات المالية، على مساحة تشكل أكثر من 90 بالمئة من المساحة المخصصة، بمعدل 42000 دج للهكتار الواحد. و تعتمد آليات هذا التمويل الصيغ الآتية:

- القرض المندمج، وهو ثلاثي التمويل (القرض البنكي، دعم الصندوق، والمساهمة الشخصية): خصص لنحو 800 ألف مشروع بمبلغ إجمالي قدره 271468000 دج، أهم مشاريعه.
- مشاريع الري 12 %، زراعة الزيتون 10%، تربية الأبقار 13%، زراعة النخيل 27%، الحمضيات 4 %، وتربية النحل 9 %.
- قرض الرفيق وهو قرض محسن،من أجل دعم مختلف مقومات تجديد الاقتصاد الزراعي، قررت الحكومة بعثه في أوت 2008،فائدته 5.5%، ويشمل، شراء البذور، والأسمدة وأدوية المكافحة...وأيضا شراء الأعلاف وعتاد التربية والمواد البيطرية الخاصة بالإنتاج الحيواني...، إضافة إلى تحصيل المنتجات الفلاحية بغية تخزينها في إطار منظومة ضبط المنتجات الفلاحية الموجهة للاستهلاك الواسع، مدته سنتان، ويغطي مجموع تكاليف الفوائد ، وهي على عاتق الوزارة من خلال صندوق الدعم.

جدول 02: أهم مخصصات قرض الرفيق

الشعبة	المبلغ دج	عدد المشاريع	النسبة %
الحبوب	13.014.209.735	22734	72
البطاطا	2.060.094.189	625	11
الدواجن	1.637.967.734	158	8.9
مجموع المبالغ	18.394.692.675	**مجموع المشاريع**	24354

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2014

ويلاحظ هنا أيضا أن شعبة الحبوب تستحوذ على 70 بالمائة من مخصصات هذا القرض ، مما يُفسر الحاجة إلى التكفل بتقوية قدرات الاستغلال الفلاحي لأهم شعبة، بسبب التعرض المستمر للتقلبات المناخية الموسمية.

- **القرض التعاوني:** وهو قرض موسمي لمختلف المتعاملين من مؤسسات اقتصادية وتعاونيات ومجمعات.
- **قرض التحدي:** وهو قرض استثماري موجه للمعنيين بإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة، وهو قرض مدعوم مدته 7 سنوات، لا يتجاوز حدود المليون دج للهكتار الواحد للمستثمرات التي لا تتجاوز مساحتها 10 هكتارات. أما

أصحاب الامتياز للمستثمرات الأكبر مساحة فبإمكانهم الحصول على قرض محسن مسقف بـ 100مليون دينار.

يشمل هذا القرض تجهيز و عصرنة المستثمرات الفلاحية والحيوانية الجديدة، بالعتاد والوسائل، و أيضا المؤسسات الاقتصادية المتخصصة في تكثيف وتحويل وتثمين المنتجات الفلاحية والحيوانية. صيغة هذا القرض، تحيل تحمل عبء الفائدة على الوزارة الوصية، كما يلي:

- تحمل مجمل الفوائد من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في حال لم تزد مدة تسديد القرض عن 3 سنوات.
- يتحمل المستفيد نسبة 1 بالمئة من الفائدة إذا كانت الفترة بين 3 و 5 سنوات.
- ترتفع هذه النسبة إلى حدود 3 بالمئة إذا كانت الفترة بين 5 و 7 سنوات.

وكل مستفيد من القرض قام بتسديد أقساطه في المواعيد المحدد يمكنه الحصول مجددا على قرض آخر. على أن يكون عقد الامتياز هو وثيقة الضمان أمام العون المالي.

3 .7 تعزيز القدرات البشرية:(PRCHAT)

وقد اعتمدت الدولة تجاهه برنامجا واسعا لتكوين الإطارات الإدارية والتقنية للقطاع الفلاحي وتعداد الفلاحين المنخرطين من جهة، ومن جهة أخرى التكفل بحملات إرشادية مركزة تستهدف البرامج المرتبطة بسياسة التوجيه الفلاحي، والهدف من هذا البرنامج رفع مستوى تأهيل الفلاحين مهنيا، ودعم أجهزة الإرشاد والتكوين الفلاحي.

4 .7 النظام ألمعلوماتي وأجهزة الضبط

ويهدف تطوير منظومة الإعلام الفلاحي ضمن تصور لأنظمة دائمة للتحليل واليقظة الإستراتيجية أساسه نظام وطني للإعلام الفلاحي يتكفل بإعداد الوعاء الإحصائي وتحيينه، ووضعه في المتناول بالإضافة إلى تنسيق المعلومات الإحصائية التي يعدها مختلف الأعوان الاقتصاديين ومراصد الفروع الفلاحية.

وفيما يتعلق بجهاز الضبط فقد استحدثت الدولة نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع syrpalac ، والذي يهدف إلى حماية مداخيل الفلاحين بما يجعل الحياة الاقتصادية لقطاع واسع من اليد العاملة أكثر استقراراً من جهة،

ومن جهة أخرى تأمين غذائي نسبي للمنتجات عند الاستهلاك، هذا إضافة إلى الهدف غير المباشر المتمثل في الحركية التي يضفيها الجهاز على الأنشطة الاقتصادية بين الفروع والشعب المهنية في مجال الفلاحة وتربية الحيوانات، على أن نجاعة هذا الجهاز مرتبطة بتحديد وترابط ووضوح المهام والأهداف والمصالح لمختلف الفاعلين الاقتصاديين في الشعب الفلاحية المعنية.

شكل 03: منظومة عوامل تفعيل سياسة التجديد الزراعي

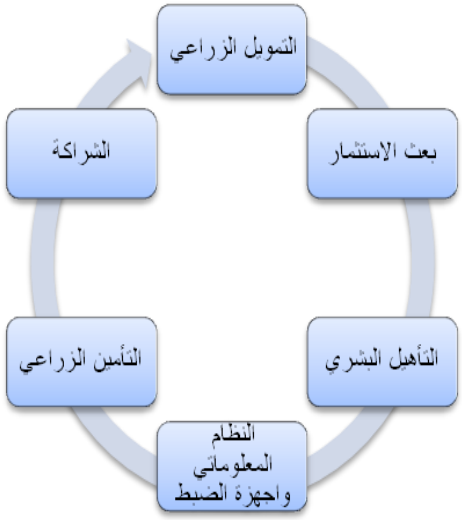

المصدر: من إعداد الباحث

5.7 التأمين الزراعي

لم تتجاوز نسبة التأمينات الفلاحية حدود 13 بالمئة من حجم التأمينات الكلي بمبلغ قدر بنحو 530 مليون دج في العام 2009 (الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي 2013)، مما استوجب الدفع بهذه الآلية عبر جملة صيغ من بينها التأمين المُصغر والهدف منه تمكين المزارعين الصغار من تأمين أنشطتهم باعتبار أن 97 بالمئة من ساكنة الريف واغلبهم من المزارعين غير مؤمنين. كما أوجبت السياسة الفلاحية الجديدة على المستثمرين الفلاحيين ممن يستفيدون من إجراءات الدعم والمساعدة التي تقدم من طرف الدولة اكتتاب عقود تأمين لدى هيئات التأمين المعنية، ويكفل التأمين دورا فاعلا في إنعاش حركة التنمية لكونه وسيلة مهمة من وسائل الادخار والاستثمار من جهة وكمؤمن لعامل الثقة للمشاريع والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى، إضافة لكونه رافدا من روافد الاستقرار وتوظيف اليد العاملة.

وفي إطلالة على واقع التأمين الفلاحي في الجزائر، فالدور المنوط تحقيقه ضمن الدخل الوطني مازال محتشماً، فهذا القطاع لا يساهم إلا بنحو 0.55 بالمئة في الناتج الوطني الخام ، بنسبة تغطية تعادل 15 دولار أمريكي عن كل فرد

تُغطي أنشطة التأمين الفلاحي معظم المخاطر التي تتعرض لها المنتجات النباتية والحيوانية على السواء، على غرار الحرائق والبَرد والآفات وتصدع شبكات السقي، والمخاطر المتعددة التي تصيب القطعان والمربيات الصغرى.

كما استحدثت هيئات التأمين الفلاحي منتجات تأمينية جديدة تتلاءم والسياسة الفلاحية المنتهجة، على غرار:

- تأمين مرد ودية المنتجات الفلاحية الإستراتيجية.
- تأمين فقدان المحصول النباتي.
- التأمين المصغر للمستثمرات الصغيرة.
- تكثيف اللقاءات التحسيسية والإرشادية نحو الفلاحين والمربين و المهنيين والمتعاملين الاقتصاديين في القطاع الفلاحي تحسيسا بأهمية التأمينات الفلاحية وتسيير المخاطر.

تخضع عمليات التأمين إلى الخبرة والخبرة المضادة خلال السبعة أيام الأولى لحدوث الكارثة، و تتم المخالصة بعد شهر على الأكثر من إغلاق ملف الخبرة.

6.7 الشراكة

ويعد هذا الشق من الأهمية بمكان نظرا لما تملكه المزارع النموذجية التابعة للقطاع العام من قدرات مادية وتقنية تؤهلها لتفعيل دورها في مجال البحث والتطوير، حيث تشجع السياسة الفلاحية الجديدة تحويل هذه المزارع – التي عرفت حالة من الجمود التقني والفراغ القانوني لسنوات طوال- إلى شركات ذات أسهم (التعليمة الوزارية رقم 219 الصادرة عن وزارة الفلاحة بتاريخ 14 مارس 2011)، مع بعض التوجيهات المبدئية والشروط الموضوعية.

فمن خلال السياسة الجديدة صار من الضروري إعادة صياغة أشكال التسيير و التنظيم وفتح رأسمال هذه المؤسسات الاقتصادية إلى الرأسمال الوطني والأجنبي المحترف في مجال القطاع الزراعي، على أن تبقى ملكيتها للدولة في حين توضع تحت تصرف المستثمرين بصيغ الامتياز لمدة 40 سنة قابلة للتجديد مع ضرورة تثمين ممتلكاتها بشكل يفتح رأسمالها أمام شركاء وطنيين وأجانب.

وقد شددت تعليمات العون الحكومي على الطابع ألاستعجالي لعمليات التقييم ومصداقيتها ومن ثم الشروع الفوري في الاستثمار والاستغلال على أن تكون هناك مرحلة انتقالية لتنظيم تسيير هذه المزارع يسمح للدولة ابتداء التدخل بما يكفل التوجهات العامة.

وعل أي، فإن هذا الشق المتعلق بالشراكة يكفل ضمن محاوره التالية نظرة استدامة لموارد القطاع الفلاحي يتيح لها تأمين جزء من المنتجات الفلاحية والحيوانية التي تحتاجها السوق الجزائرية، من بين هذه المحاور:

- الامتياز كنمط استغلالي للأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة لمدة 40 سنة قابلة للتجديد.
- إنتاج البذور و الشتائل ذات الجودة وكذا إنتاج المدخلات الموجهة لمرافقة السياسة الفلاحية الجديدة.
- تنمية الاستثمارات الفلاحية مع الشركاء الأجانب في ظل احترام التشريع الجزائري.
- التنمية الفلاحية المكثفة مع المستثمرين الوطنيين أولي الكفاءة.
- إعطاء الأولوية للنشاطات التي تهدف إلى الحفاظ على الثروة الوراثية الوطنية.
- تغطية حاجيات السوق الوطنية في مجال تسويق منتجات المزرعة.

8 خلاصة

افتقدت الزراعة في بلادنا عبر برامج تنميتها السابقة للنظرة الإستراتيجية المرجوة من استدامةٍ و شموليةٍ وواجهت سياقاً بيئياً حرجاً، في ظل تغيرات مناخية صعبة، وعوامل تدهور حادة ، مما جعلها عرضة للهشاشة و نسبة إسهامها في الثروة الوطنية محدوداً، فلم يتعد الناتج الزراعي الخام حاجز 9 بالمئة من الناتج الوطني الخام (2011) ولم يلق التصنيع الزراعي ما يستحقه من اهتمام على الرغم من أهميته الكبيرة في تعظيم القيمة المضافة، ولم تلق الموارد البشرية نصيبها من التأهيل والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعي، ونأت نظم البحث الزراعي والإرشادي بعيدا إلى جانب ضعف عوامل النمو الزراعي، على غرار: البنية التحتية، ونظم المدخلات، والتسويق والنظم التحفيزية، وغاب استهداف البعد البيئي من الرؤية الشاملة للقطاع مما أحال النظم الإنتاجية إلى الهشاشة والتدهور، كل ذلك أدى إلى تراجع قطاع الزراعة فتكرست مع هذا التراجع نسب التبعية إلى الأسواق الخارجية في تأمين الغذاء، حتى لم يعد القطاع ركيزة تنموية في الاقتصاد الوطني ويقف منه كثير من أصحاب القرار الاقتصادي موقفاً سلبياً داعين إلى تقليص دوره لصالح قطاعات أخرى كخيار لا بديل عنه من وجهة نظر اقتصادية بدلاً من معالجة أسباب تراجعه وتصويب مسار التنمية فيه وتعزيز تكامله مع باقي القطاعات.

إن السياسة الجديدة للتجديد الزراعي التي انطلقت مع بداية العقد الثاني من القرن21 تحمل رؤية تكاد تكون مكتملة – إن توحدت جهود كافة الأعوان الاقتصاديين – لتضمن تفعيل سياسة زراعية مستدامة أرضيتها العوامل المذكورة سلفا، بغية الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي، تشمل: بعث الاستثمار و التمويل الزراعي و تعزيز القدرات البشرية وإرساء نظام معلوماتي و التأمين الزراعي و الشراكة ، إلى جانب تفعيل النظرة التساهمية لإشراك الفاعلين في مجهود العون العمومي مع تواصل مبدأ دعم الدولة للقطاع، في حدود شروط الدعم المسموحة (في حدود 10 بالمئة من قيمة الإنتاج) دون إغفال دعم طبقة صغار المزارعين وسكان الأرياف والمشاتي لتحسين مداخيل الأسر الزراعية.

مراجـــع

مراجـــع باللغة العربية

[1] البنك الدولي (2012): التقرير السنوي للبنك .67 ص

[2] حمداني .م (2009) حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل. أطروحة دكتوراه – جامعة الجزائر 2009

[3] طالبي ر (2011)، التنمية الريفية المستدامة في إطار سياسات استخدام الموارد الطبيعية المتجددة،مذكرة ماجيستر - جامعة فرحات عباس سطيف،2011.

[4] غربي ف (2008): الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية أطروحة دكتوراه – جامعة قسنطينة 2008 .

[5] فلاح. ج (1996): اتفاقيات الغات ونظام الإيزو وأثرهما على الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي الجنان للنشر دمشق 1996

[6] مفتاح .ص و رحال ف (2013): دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية 2009-2014، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات - جامعة بسكرة مارس 2013 .

مراجع باللغة الفرنسية

[7] Abis. S (2010): veut-on vraiment nourrir le monde ? New médit 4/2010.pp 2-3.

[8] Bedrani S & Chehat F (2001) : l'agriculture algérienne en 2000 : une révolution tranquille : le PNDA-Prospectives agricoles 01/2001 INRAA- Alger.

[9] Bencharif A & Rastoin J L (2007): Concepts et méthodes d'analyse de filières agroalimentaires : Application de la chaine globale de valeur au cas des blés en Algérie. MOISA. Working paper n 71/2007, 24 pages.

[10] Bessaoud O. (2008): la crise alimentaire mondiale : quels enseignements pour les politiques publiques agricoles dans les PSEM ? New médit 4/2008 , pp 2-3

[11] Boukella S. (2014) : Politiques agricoles, dépendance et sécurité alimentaire. Séminaire PRCHAT. Alger Mai 2014

[12] Chebbi H & lachaal L (2004): l'agriculture & la sécurité alimentaire : une étude comparative des pays du Maghreb. New médit 3/2004, pp4-11.

[13] Chikhi K & Padilla M (2014): l'alimentation en Algérie, quelles formes de modernité ? New médit 3/2014 , pp 50-58.

[14] Hachemi S.T. (2015) : les transformations de l'agriculture algérienne dans la perspective d'adhésion à l'OMC. Doctorat en sciences agronomiques. Université de Tizi ouzou. 2015 , 282 pages.

[15] Hervieu B. (2008): l'agriculture pour nourrir l'avenir de la méditerranée. New médit 2/2008 pp 2-4.

[16] Malassis L. (2000): nourrie les hommes. Dominos Ed- Paris 128 pages.

[17] Rebah A (2011) : économie algérienne, le développement national contrarié. INAS Ed. Alger 383 pages.

مواقع الكترونية

[18] http://www.statistiques-mondiales.com/pib_agricole.htm تمت المعاينة بتاريخ 2015/09/19

[19] http://www.banquemondiale.org تمت المعاينة بتاريخ 2015/10/27

[20] http://www.fao.org/home/fr تمت المعاينة بتاريخ 2015/10/27

[21] http://www.minagri.dz تمت المعاينة بتاريخ 2015/10/27

[22] http://www.mincommerce.gov.dz/?mincom=somstce09 المعاينة بتاريخ 2015/10/27